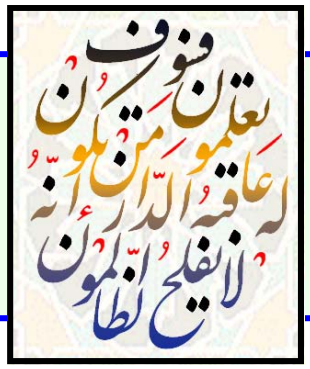

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 267 - ابريل 2005 صفر— ربيع الأول 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

وسقطت ورقة التوت الخليفية

لم يعد هناك ما يستر عورتهم، بعد ان كشروا انياب الذئاب بعد ان فشلت مراوغة الثعالب. فقد عادت الطبيعة الدموية لهذا النظام الارهابي الذي ارتدى رداء النسك ردحا، لكنه ما لبث ان تحلل منه، وارتدى بزته العسكرية التي تهدد امن الشعب وسلامته. تسعة اعوام هي الفاصل بين اليوم الذي قام النظام الخليفي فيه بانزال قوات الجيش والدبابات الى الشوارع (في يونيو 1996) واليوم الذي ظهر فيه الحاكم بلباسه العسكري وأمر عساكره بالتهديد بقصف الآمنين ان أصروا على المطالبة بحكم القانون. أقل من تسعة اعوام تفصلنا عن ذلك اليوم الذي اعتقد البعض انه حادثة تاريخية لن تتكرر، واليوم الذي ظهر فيه ولي العهد، كأبيه، عسكريا مستعدا لشن الحرب ضد شعب البحرين. قلبوا الدنيا ولم يقعدوها لان المواطنين الشرفاء قرروا التعبير عن آهاتهم بمسيرة سلمية فشل النظام ان يستلم رسالتها كما تفعل الانظمة العصرية المتحضرة، وآلى على نفسه الا ان ينزع لباس الديمقراطية الذي استعاره من الآخرين لفترة محدودة، ويرتدي لباسه الحقيقي الذي ينضح بدماء الابرياء من ابناء البحرين. ونحمد الله ان فترة الخداع والمراوغة والتضليل لم تدم طويلا، فقد ذابت مساحيق هذه العائلة الجائرة، وظهرت على حقيقتها امام العالم الذي سوف يسجل العام 2005 بانه العام الذي شهد جنازة مشروع الشيخ حمد، ونهاية العهد التضليلي الذي كان أشد سوادا من الحقبة السوداء من حيث آثاره وأجندته. شعب البحرين يقف اليوم في مواجهة شاملة مع هذه العائلة التي احتلت البلاد ظلما وعاثت فيها الفساد والبطش عقودا، انه يقف مدافعا عن نفسه بالحجة والمنطق والكلمة المسؤولة والاسلوب المتحضر، يواجه نيران الاعداء بصدور مفتوحة ورغبة في الاحتفاظ بالكرامة والذود عن الحرية، فليفعل هؤلاء الارهابيون ما يفعلون. فقد استهلوا حقبة البطش الجديدة بطرح مشروع ظاهره مكافحة الارهاب، وباطنه البطش بمن يتمرد على نمط الحكم الخليفي، او يسعى للعيش ضمن الاطر الدولية للموطنة في ما تنص عليه من حقوق وواجبات.

لقد كانت مسيرة الجمعة (25 مارس 2005) صرخة ضد المشروع الاستيطاني الذي دشنه الشيخ حمد، وطرح مشروعه السياسي للتعتيم عليه. فكانت صرخة مدوية سمعها العالم من أقصاه الى أقصاه، فيما كانت العائلة الخليفية الباغية تهم بالانقضاض على المتظاهرين بأسلحة الفتك التي اشترتها باموال الشعب المسلوبة. وتقول التقارير (غير الموثقة حتى الآن) ان وزير خارجية دولة غربية ضغط على آل خليفة لعدم استعمال القوة ضد المتظاهرين، وان ذلك ستكون له عواقب وخيمة. وقد أحسنت الامانة العامة للمؤتمر الدستوري عندما ردت بقوة على التلويح الخليفي باستعمال القوة العسكرية لقتل ابناء البحرين، واعتبرت ذلك استغلالا بشعا للقوات المسلحة التي يفترض انها تشكلت لاغراض اخرى غير قمع المواطنين.

التتمة صفحة (8)

2 مارس : أعتقلت قوات الامن أثنين من مشرفي موقع " بحرين أون لاين " حسين يوسف ، والسيد محمد الموسوي ، وقدموا للنيابة العامة وتم توجيه التهم بالتحريض على كراهية النظام وبث إشاعات ، لينظموا إلى المشرف العام علي عبدالامام الذي إعتقل قبلهم بومين .

4 مارس : بحضور ممثلي مركز البحرين لحقوق الانسان وممثل الحكومة البحرينية الوزير مجيد العلوي ، و8 خبراء من الامم المتحدة ، تم مناقشة التقرير المقدم للامم المتحدة بخصوص التمييز في البحرين ، وخلصت التوصيات إلى إدانه الحكومة بالتمييز ضد المواطنين " الشيعة " والعمل على إمداد المنظمة بالتقارير التفصيلية والارقام .

12 مارس : أعتصم المواطنون وبعض الحقوقين أمام مركز الاعتقال لسجناء الرأي " بحرين أون لاين " في القضيبية بشارع المعارض ، وقد كان التواجد الأمني كبيرا حيث شكلوا حاجزا بشريا لمنع المعتصمين ، واحتجزوا ثلاثه من المنظمين "عباس العمران ، رضا الماحوزي ، حسين عبدالامام " وبعد إصرار المعتصمين عدم التحرك ، تم الافراج عنهم .

24 مارس : بدأت السلطة تمارس الارهاب والتخويف لرفض إقامة الوفاق للمسيرة الجماهيرة ، فأرسلت وفدا ضم الوزير عبدالله بن خالد آل خليفة لكي يتحاور مع الشيخ عيسى قاسم لمنع المسيرة ، والتهديد بضربها ومنعها بالقوة ، وقد رفض العلماء وأصرت جمعية الوفاق على إقامتها .

25 مارس : تجمع الآلاف من المواطنين لتنطلق المسيرة الجماهيرة التي تجاوزت أكثر من 50 ألف ، تحت شعار " الاصلاح الدستوري اولا " ، رفعت الشعارات والهتافات التي تطالب بالعودة للوعود والميثاق الوطني ، ودستور 73 ، وسارت المسيرة في منطقة سترة ، رغم إعلان إدارة المرور غلق المنافذ والطرقات .

26 مارس : جاءت ردود الفعل الحكومية على المسيرة الجماهيرية بخروج وزير الداخلية ووزير الدفاع ومجلس الوزراء بالتهديد بغلق جمعية الوفاق وتطبيق القانون بالقوة كلغة أيام أمن الدولة .

بطاقة شخصية

الشهيد عبدالقادر الفتلاوي

المنطقة : الدراز
العمر : 18 سنة
تاريخ الاستشهاد : 12 يناير 1995
طريقة الاستشهاد : رميا بالرصاص الحي
مثل سقوط الشهيد عبد القادر ، وقودا آخر لزدياد وتيره الانتفاضة في قرية الدارز بعد أن توالت سقوط الشهداء في أكثر من منطقة في بداية 1995 ، وقد كانت بداية إنطلاق الانتفاضة التي كانت الوقود والقلب النابض بالحياة لها وإستمرارها .

رسالة للمناضل الدكتور عبدالجليل السينكيس بسبب فصله من رئاسه القسم بالجامعة

أخي أبا حسين:

ما أجهلهم، ظنوا ان أساليب قريش تنفعهم، ألم أقل لك انهم ملتصقون بالماضي السحيق؟ قد تحقق محاصرة الناس في ارزاقهم نتيجة مؤقتة، لكن الاحرار لا يلهثون وراء المناصب والمواقع، فهم آغنى من سجانيهم، وأصلب عودا من فرعون وعصابته. يخشونك أيما خشية وأنت الذي لا تملك من أسباب القوة الا عقلك وموقفك وأصرارك. تبعث لك تلك القنة المتفرعنة قرار عائلتها الجائر بازاحتك عن موقعك الذي حققته بعملك واخلاصك وحبك للعلم، وعملك الدؤوب الذي لم ينقطع يوما، معتقدة ان بامكانها مساومتك على موقفك، فما أجهلها بالحقيقة، وأبعدها عن الحق وأهله.

مطلوب منك يا أخي ان تنحني لهذه العائلة الجائرة، كما يفعل العبيد، تسبح بقداسة أفرادها ليل نهار، وتدوس على ضميرك للدفاع عنهم، كما يفعل الآخرون، وتكذب على نفسك وأهلك لتنال رضاهم. فتعسا لهم من حثالة تحلم بما لا يتحقق. هؤلاء الجبناء الذين يتمترسون بالعبيد والجلادين، يبعثونهم للتأليب ضدك، والتآمر عليك، فما أوهى بيتهم، وأنى لبيت العنكبوت ان يقاوم العواصف! يبعثون بأحد جلاديهم الى نفر من الاقرباء، برسائل تستبطن التهديد والوعيد: لماذا يقف مع المستضعفين؟ وكيف يدافع عن العاطلين والمحرومين؟ ولماذا لا يكون كغيره من عبدة المال والجاه والمنصب؟ لماذا يصر ان تكون عكازته حاضرة في كل المسيرات و الاعتصامات والاحتجاجات؟ وبمنطقهم الفرعوني المقيت، يستعرضون ما يعتقدونه منحا وهبا له ولغيره، ألم نسمح له بان يكون رئيسا لقسم مهم بفرع الهندسة؟ استنساخ كامل للمنطق الفرعوني الذي يعتقد ان فرعون وعصابته هم مصدر الحياة والرزق: "ألم نربك فينا صغيرا ولبثت فينا من عمرك سنين؟ لقد دأبوا على الاستعباد، ومصادرة عقول الادميين، فليس لمواطن حق في التفكير خارج ما يفرضونه من أطر، لانهم يفكرون عنك، يقررون باسمك، ويتصرفون بحياك: وذلك هو منطق فرعون: ما أريكم الا ما أرى وما أهديكم الا سبيل الرشاد. بهذا المنطق استطاع "الفاتحون" مصادرة عقول البعض، فأصبحوا أدوات تتحرك الاشارة، وتكتفي بالايماءة. نعيش في عصر التكنولوجيا ونرى "الروبوت" الذي يتحرك بأوامر جهاز التحكم الذي تعمل بالبطارية، هذا هو مثل النظام المستبد في بلادنا، الذي يضيق ذرعا بذوي العقول وأصحاب الفكر والعلماء، ويسعى لمصادرة حريات البشر وحقوقهم بقوانين تهدف لتأميم الانسان وقيمه ووجوده.

مشكلتك يا أخي ان لك قلبا كبيرا يأبى ان ينام على الضيم، او يتجاهل أنات المظلومين وآهات المعذبين، ويجبرك على التحرك بلا توقف، والانطلاق بلا هوادة. انك أسير ما تحمله من قيم وأخلاق ومشاعر، وذلك سر حريتك، فقد تحللت من قيودهم، ولم تعتبر المنصب عائقا امام حركتك، ولم تستطع اعاقتك الجسدية تخفيف انطلاقتك، فاذا بك في كل مكان، طبيب دوار بطبه، مناضل يحمل آلام شعبه الى العالم، يقطع المسافات الشاسعة غير عابيء بأنواء السفر، لينقل هموم أهله الى ذوي الضمائر الحية أينما كانوا. يخترق الحصار المفروض على الوطن من "الفاتحين"، فيوصل ظلامة الضحايا الى الجهات القادرة على الاستماع لآناتهم، فتثور ثائرتهم، ويوجهون حرابهم اليه، فليمت جوعا، وليحاصر اجتماعيا. يطلب كبير الجلادين لقاء مع القريبين منك، فيوافقون على ذلك، ليستمعوا التهديدات المبطنة، وينقلوا رسائل الوعد والوعيد اليك، بدلا من ان يردوها في وجه ذلك السفاح. كان الاحرى باخوتك ان يرفضوا مصافحة الأيدي الملطخة بالدماء، فذلك ليس "واقعية" بل استسلام بلا مبرر، ورضوخ لارادة التعذيب الذي تحداه الأباة على مدى ثلاثين عاما. كنا نتوقع ان تهب "الوفاق" كلها دفاعا عنك، وتتحدى "مملكة الصمت" بعنفوان شبابها، واباء أحرارها... كنا ننتظر موقفا من الجهة التي تمثل ضمير الامة ان تقف بجانب المظلوم عمليا، ولو مرة واحدة، ليوصلوا رسالة فيها تمرد وثورة ضد نظام "الفاتحين" الذي اصبح يحسن فن المراوغة، وينتهج سياسة تمزيق الصف الوطني تارة، بموازاة اساليب الترهيب والترغيب، ولكن ما سمعناه منها انك بمواقفك ونضالاتك انما تمثل نفسك، وان الآخرين أبرياء من تلك المواقف براءة الذئب من دم يعقوب. ألم يقولوا ذلك عندما تعرض الخواجة للتنكيل لانه نطق بما يختمر في نفوس المظلومين وضحايا التعذيب؟ لقد كان الخواجة، في نظر بعض اخوتنا، يمثل نفسه، وان "المعارضة" التي ينتمون اليها لا تطالب برحيل رمز الاستبداد والظلم الذي رزح على الصدور اكثر من ثلاثين عاما

قف شامخا يا أبا حسين، فلست وحيدا، وان بدت لك البطحاء مكتظة بجنود فرعون وجلاوزته. هؤلاء سيلتهمهم البحر عما قريب بعون الله، لان سنة الله لا تسمح لدولة الظلم بالاستمرار. قر عينا وأنت تستقبل لكمات الانتقام من هذا الحكم البغيض الذي غير اسلوبه الارهابي الذي مارسه على مدى ربع قرن، ليتحول الى سرطان ينهش في جسد الوطن، بهدف القضاء عليه. هؤلاء لا يهمهم ما يؤول اليه امر البلاد والعباد، فكل شيء مسخر من اجلهم، والارض ومن عليها انما هي ملك لهم. ومثلك لا يرضى بذلك. فأنت أحد أحرار هذه الارض الذين لا يبتغون عن الحرية بدلا، ولا يقبلون بالاستعباد والاذلال الذي تمارسه العائلة الطاغية، وألاعيبها الرخيصة.

بالامس أصدرت العائلة الخليفية شهادة زور وبهتان، تدعي فيه ان فصلك لم يكن قرارا سياسيا، وكان ردك عليه بيانا بليغا ضد كذبهم وافترائهم. ومن قرأ دعواهم استخسفه وأدرك مدى الهبوط الذي وصلوا اليه. فأنت ضحية لظاهرة الخلفنة التي تعمقت في البلاد في ما سمي "عهد الاصلاح"، حيث فرض الحاكم أفراد عائلته على رؤوس الناس في الوزارات والدوائر الحكومية، وتم تأميم كافة المناصب الرئيسية لصالح هذه العائلة المتسلطة بالنار والحديد. لقد أدرك هؤلاء انك لست من لاحسي القصاع، وماسحي الاحذية، وأنك أكبر من ان تستهويك عطاياهم و "مكرماتهم" فلجأوا للانتقام بأسلوب غير انساني، ثم بعثوا رسلهم ممن تلطخت يداه بتعذيب ابناء اوال، ليمعنوا في التهديد والوعيد. مرة آخرى سيخسرون الرهان، لأنهم امام واحد من عمالقة هذا البلد، الذين أبوا ان يناموا على الضيم، فحملوا راية الدفاع عن انفسهم امام العالم، وقرروا ايصال قضية شعبهم ووطنهم الى كل بقاع الدنيا.

يا أبا حسين: كيف لا تفعل ذلك، وانت ترى بلدك يزني بها "الفاتحون" الذين آلوا على انفسهم ان يغيروا معالمها، ويجعلوا أعزة أهلها أذلة، أسوة بالملوك الفاسدين. فعمدوا لتغيير هويتها الدينية ظلما في غفلة من الناس، وفي عصر التأميم الخليفي الذي طال حتى المعارضة. وها هم يمررون مخططهم الجهنمي جهارا نهارا، لعلمهم ان الناس سكارى، وما هم بسكارى، فما تزال أساليب التخدري سارية المفعول في اجسادهم وعقولهم. لم تعد العائلة الخليفية تخجل من شيء، فها هي ترد على تساؤلات اعضاء مجلسها حول التجنيس، وترفض توصياتهم، وتصر على ان من حق الحاكم ان يعطي الجنسية لمن يشاء وكيف يشاء ومتى يشاء، طبقا لقانون وضعه أسلافهم قبل اكثر من اربعين عاما. نقرأ في البلدان المتحضرة خبر استقالة وزير داخليتها لانه تدخل بهدف الاسراع في اجراءات منح خادمة زوجته حق الاقامة، ونرى في بلدنا هذه العائلة الجائرة تعطي لنفسها حق تغيير التركيبة السكانية بشكل مقنن. أنستغرب اذن لماذا أمعنوا في الانتقام منك؟ وكيف لا يفعلون ذلك وأنت الذي تسفه أحلامهم، وتكشف عوراتهم أمام الملأ، وتحصي جرائمهم امام اسيادهم؟

يا أبا حسين: ان من الخطأ السماح لجرائمهم بالاستمرار، وأي جريمة أكبر من تغيير هوية البلد الانسانية وا لثقافية، باستجلاب شعب آخر اليها؟ وأي انتهاك لحق ابناء البحرين أكبر من هذا الاستخفاف، حيث تقنن الجريمة باسم القانون، وليس من حق احد الاعتراض او المساءلة؟

هل لي أن ألومك على مواقفك وأنت الذي تراقب ما يجري في الجامعة التي خدمتها بلا كلل او ملل، حيث الطائفية والخلفنة، وحيث تعشعش اجهزة الامن وتدار بعقلية عسكرية بحتة؟ وكيف لي ان أعترض على نشاطك، وانت الذي ترى من حولك في سبات، لا يستطيعون حراكا، ولا يعون حجم المأساة. كيف يسمح مواطن لنفسه ان يصافح الايدي الملطخة بالدماء؟ هؤلاء المجرمون لا مكان لهم الا امام قضاء عادل يقتص لضحاياهم، ويقطع دابر شرورهم. كيف يسمح مناضل لنفسه ان يطلق القاب الاحترام والتقدير والاكرام لحفنة من اللصوص والقتلة والسفاحين؟ وكيف يستطيع ذو قلب ان يصمت على تذويب الهوية وتجاوز كافة الاعتبارات الثقافية والتاريخية لهذه الارض؟ وكيف يستلم اخوتك استلام الاموال من يدي رئيس الوزراء، وهي اموال سرقت من اموال المحرومين؟ ومتى كانت المعارضات الجادة تقيم مؤتمراتها في ا لقصور والفنادق العملاقة؟ لقد علمتنا عقود النضال ان أشد ما يخيف هؤلاء المستبدين هتافات المستضعفين وهم يؤدون الصلاة في العراء او في مسجد متواضع يبتهل رواده بذكر الله. وكشفت لنا التجربة ان اقامة مسرحية "ابوالعيش" في العراء تعادل في مردودها السياسي والنفسي اضعاف المؤتمرات التي تعقد في الفنادق الفارهة مدعومة بالاموال المسروقة من جيوب الفقراء والمحرومين. أعلم يا اخي انك لا تستطيع ان تتعايش مع ثقافة الدجل والتضليل وشراء الضمائر، فاخترت لك طريقا آخر.

بعكازتيك هاتين تشق درب المناضلين، وبعزمك تحرك الملفات في اروقة السياسة داخل البلاد وخارجها، وبعفة نفسك تستوعب قراراتهم التي تهدف لتجويعك واهلك، ومن خفقات قلبك يستوحي الابطال اليافعون ما يدفعهم للصمود والعمل والصدق مع النفس ومع الناس، وفوق ذلك، مع الله المقتدر الجبار. فطوبى لك من مجاهد بلسانه وقلمه وقلبه، ومرحى لروحك الكبيرة تأبى الخنوع والانحناء للظالمين والسفاحين. وتعسا لتلك القلوب الميتة التي تحاربك في رزقك وتضمر لك السوء، فالله معك، وهو ناصرك ومعينك، وخاذلهم ومخزيهم الى يوم القيامة.

اخوك

ربيع البحرين بين تحقيق مطالب المعارضة او العودة للمربع الاول

السباق بين دعاة الديمقراطية وعناصر الاستبداد في البحرين دخل مرحلة جديدة في الايام القليلة الماضية، خصوصا بعد تلميح حكومة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، لاحتمال اتخاذ اجراءات قمعية ضد جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، بعد المسيرة الدستورية السلمية التي شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين. هذا السباق سيؤدي الي واحد من أمرين: فاما رضوخ العائلة الحاكمة للمطالب الشعبية باقامة حياة برلمانية قائمة علي اساس دستور تعاقدي متطور، او العودة الي المربع الاول وذلك بالسماح للحرس القديم بممارسة القمع مجددا.

فالتطورات التي حدثت في هذه الدولة الخليجية التي ساد الاعتقاد في السنوات الاخيرة انها سبقت دول الخليج الاخري في الاصلاح السياسي، كشفت انتهاء الربيع الديمقراطي واعادت الاوضاع الي حالة تقترب مما كانت عليه قبل سنوات. سقوط التجربة البحرينية بداية غير موفقة للمشروع الامريكي الذي كررت ادارة الرئيس بوش حديثها عنه، والذي وعد العالم بعهد جديد من الحرية والديمقراطية.

وسقوط المشروع البحريني ليس كارثة سياسية للعائلة الحاكمة في البحرين فحسب، بل من شأنه القاء الضوء مجددا علي ظاهرة الاستبداد السياسي في المنطقة العربية عموما، وتكريس حالة الاحباط لدي النخب العربية التي تحدثت بشكل جازم عن حتمية غلق ملف الماضي وبزوغ فجر جديد يبشر بعالم من نوع آخر. كما انه وضع المنطقة مجددا علي اعتاب توترات سياسية داخلية لانه سيحرك، بدون شك، المياه التي هدأت في الاعوام الخمسة الماضية علي انغام الحديث المتواصل من اعلام السلطة وابواقها وسياسييها، عن الاصلاح السياسي، والايحاء بالقطيعة الكاملة مع الحقبة السوداء.

والاخطر من ذلك ان سحب التوتر التي تكونت في سماء البحرين، قد تؤدي الي طوفان سياسي جارف يتحدي وجود العائلة الحاكمة نفسها، ويدفع باتجاه تغيير جذري في حكم البلاد، خصوصا ان العالم لم يعد يحتمل الانظمة البالية من هذا النوع. وبرغم سياساتها التي تمحورت حول تغيير التركيبة السكانية، والاخلال بالتوازن السياسي بشكل جذري لصالح بقائها، فان التطورات الاخيرة تشير الي ان فشلها هذه المرة لن تنحصر دائرته في الاشكال الاحتجاجية التي ميزت الحقبة السوداء التي اعقبت الانقلاب علي المشروع الديمقراطي في منتصف السبعينات، بل سيكون شاملا، خصوصا مع تعمق المشاعر لدي الطرفين بصعوبة التعايش في غياب الثقة بين الطرفين. ومع ان الدول الغربية، خصوصا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ما تزال تراهن علي الصداقة التاريخية مع العائلة الحاكمة، فليس مستبعدا ازالة الغطاء السياسي عنها اذا ثبت ان سياساتها اصبحت مصدر خطر علي الامن والاستقرار في المنطقة، وان ذلك سوف يؤثر علي مصالح تلك الدول، التي رفعت راية الحرية والديمقراطية، واصبحت شعاراتها تفرض نفسها علي سياساتها الخارجية. ولا شك ان عودة العائلة الحاكمة في البحرين الي سياسات القمع والزنزانات الانفرادية ومحاكم التفتيش، يعتبر تهديدا للامن والسلام في المنطقة. وما قاله السفير الكويتي في البحرين يكشف قلق العائلات الحاكمة في الخليج من تواصل الفعل الشعبي في البحرين، اذ اعتبر ان المسيرة الحاشدة التي نظمت يوم الجمعة الماضي تهديد للامن الخليجي. هذا التصريح يؤكد المقولة السائدة بعدم قدرة هذه العائلات علي تحمل استحقاقات اي انفتاح سياسي حقيقي، ومن تلك الاستحقاقات حق التظاهر السلمي والاحتجاج والتجمهر وتكوين الاحزاب.

بدأت انتكاسة مشروع الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة، هذه المرة قبل بضعة شهور، بعد قرار العائلة الحاكمة اغلاق مركز البحرين لحقوق الانسان، بعد ان تجرأ علي طرح قضايا تمس واقع المواطنين، ابتداء بالتجنيس السياسي، والتمييز علي اسس عرقية ومذهبية، وصولا الي تعاطيه مع مشكلة الفقر التي يعاني منها ابناء البحرين. والمعروف ان العائلة الحاكمة ترفض بشكل مطلق التحدث عن وجود فقر في بلد صغير لا يتجاوز سكانه نصف المليون، يتمتع بواردات نفطية معقولة، خصوصا من بئر أبي سعفة. وساهمت فعاليات المركز الذي كان يعمل بشكل رسمي منذ ثلاثة اعوام، في ازالة القداسة عن رموز الحكم، خصوصا رئيس الوزراء الذي احتفظ بمنصبه منذ 1971، والذي تعتبره المعارضة رمزا للفساد المالي والاداري. ويعتبر تشبث الحاكم، الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة، بعمه في رئاسة الوزراء أحد العوامل الرئيسية في فشل مشروعه، اذ أكد ذلك عدم جدية المشروع في التعاطي الجاد مع ملفات الفساد، وعدم قدرته علي اتخاذ خطوات اصلاحية لغلق ملف الماضي وتكريس القطيعة مع التراث السياسي غير الايجابي. وجاء اعتقال رئيس المركز مدخلا لاعادة طرح قضية البحرين علي الصعيد الدولي، بعد خمسة اعوام من توقف اهتمام المنظمات الدولية بذلك. واعتبرت طريقة اعتقال رئيس المركز، ومحاكمته، والافراج السريع عنه بعد اصدار العائلة الحاكمة حكمها الجائر بحقه، دليلا علي تخبط الحكم، وضعف موقفه وفشله في استيعاب استحقاقات الانفتاح السياسي. فمن غير المعقول اعتقال المواطنون بسبب التعبير الحر عن آرائهم في ما يتعلق باداء رموز الحكم، لان ذلك من أبسط ما يترتب علي الاصلاح السياسي. تلي ذلك اصرار العائلة الحاكمة علي مواجهة الانشطة الاعلامية المعارضة، خصوصا المواقع الالكترونية التي اصبحت بديلا فاعلا للاعلام السلطوي. وكانت العائلة الحاكمة قد نجحت في التأميم المطلق لوسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، علي أمل ان لا يعلو صوت فوق صوت الحكم. ولكن اصرار مجموعات شبابية محسوبة علي المعارضة علي معارضة الحكم من خلال الكتابة اليومية في الملتقيات الالكترونية، في مقابل فشل الاعلام السلطوي في التأثير الحقيقي علي الرأي العام، ادي الي ازعاج العائلة الحاكمة، فاتخذت قرارا خطيرا باعتقال بعض الناشطين علي موقع بحرين اون لاين . أثار هذا الاجراء حفيظة المنظمات الدولية الداعمة لحقوق الانسان وحرية التعبير، فاضطرت العائلة الحاكمة للافراج عنهم حتي بعد ان رفضوا دفع كفالة مالية.

وتواصل مسلسل تراجع مشروع الشيخ حمد بخطي سريعة. ويمكن اعتبار فشل الحكومة في الدفاع عن نفسها امام الاتهام الذي وجهته اليها لجنة مكافحة جميع اشكال التمييز التابعة للامم المتحدة، في جنيف، نقطة تحول خطيرة في الوضع السياسي البحريني في الاسابيع الأخيرة. فبعد المؤتمر الدستوري الذي عقدته المعارضة في شهر فبراير الماضي، الذي اصرت فيه علي رفض دستور العائلة الحاكمة الذي فرضته علي البلاد في فبراير 2002، تجهمت الاجواء السياسية، وكادت الامور تصل الي حد المواجهة في اكثر من مناسبة. ولكن فشل العائلة الحاكمة في جنيف كان كافيا لاغضاب رموزها بشكل منقطع النظير، فقد استطاع ثلاثة مواطنين نشطاء في مجال حقوق الانسان، هزيمة الحكومة علنا في جنيف، ووجدت العائلة الحاكمة نفسها امام الرأي العام الدولي متهمة بممارسة ابشع اشكال التمييز العنصري والديني، عندما اصدر الخبراء الدوليون قرابة العشرين توصية بضرورة اصلاح الاوضاع خلال اثني عشر شهرا والا واجهت المزيد من الشجب الدولي. هذا الامر اعتبره الحاكم، الشيخ حمد، صفعة جديدة لمشروعه، وبداية الامتحان الحقيقي امام الرأي العام الدولي. فكيف يستطيع تقديم معلومات سعي لاخفائها عن العالم، في غضون عام واحد؟ المعلومات المطلوبة من الامم المتحدة، تنطوي علي كشف توزيع المناصب السياسية والادارية في الدولة، بشكل دقيق، الامر الذي لا يمكن الا ان يكون عنوانا لشجب أشد وتنديد أكبر من المجموعة الدولية. كما ان هذه المعلومات ستكشف عمق مشروع التجنيس السياسي، الامر الذي ينطوي علي الكثير من المخاطر، وقد يقلب الطاولة علي رأس العائلة الحاكمة. في هذه الاثناء تواصلت الاعتصامات والمسيرات من قبل تشكيلات تكونت خارج الاطر الرسمية، بعد ان اكتشف الناشطون ان تلك الاطر اصبحت بمثابة القيود التي تقيد الحركة وتكرس تأميم الفعاليات الشعبية والمعارضة. ومن تلك التشكيلات، لجنة الدفاع عن الشهداء وضحايا التعذيب، ولجنة العاطلين عن العمل، ولجنة الدفاع عن حرية التعبير.

وقد بلغ التحدي الشعبي للعائلة الحاكمة ذروته الاسبوع الماضي عندما خرج اكثر من 50 ألف مواطن في مسيرة سلمية عملاقة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد التعاقدي للعام 1973، وتعلن رفضها العلني الصريح لمشروع العائلة الحاكمة الذي فرضته علي البلاد قبل ثلاثة اعوام. وبرغم التهديدات من جهاز الامن الذي يرأسه احد افراد العائلة الحاكمة، المتهم بممارسة التعذيب علي نطاق واسع في الثمانينات والتسعينات، خرجت المسيرة وطافت الشوارع، بأسلوب متحضر يعكس الاصرار علي مواصلة النضال السلمي لتحقيق اصلاح سياسي حقيقي، واعادة العمل بدستور البلاد التعاقدي. وكان وزير الشؤون الاسلامية، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، قد اجتمع الي الزعيم الديني المعروف، الشيخ عيسي احمد قاسم، عشية المسيرة، وابلغه استياء العائلة الحاكمة من المسيرة، ملمحا الي احتمال قيام عائلته بالانتقام من منظمي المسيرة. وكانت الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري قد طرح مشروعا لتطوير الاداء السياسي للمعارضة من خلال برنامج عمل سياسي متكامل بدأ بالمسيرة التاريخية المذكورة. وفي ضوء قرارات المؤتمر الدستوري أعلنت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية عن برنامج عمل سياسي واسع خلال العام 2005 لاجبار العائلة الحاكمة علي التعاطي الجاد مع مطالب المواطنين، والتخلي عن عقلية الاستبداد والديكتاتورية. أما العائلة الحاكمة فقد راهنت كثيرا علي احتواء الحركة المطلبية بالسماح بتأسيس الجمعيات وغض الطرف فترة عن بعض انشطة المعارضة علي امل ان يؤدي ذلك الي تمييع تدريجي للموقف الشعبي يوفر لها الوقت لاتمام مشروع تغيير التركيبة السكانية. وتزامنت المسيرة الاخيرة مع صدور توضيح حكومي بشأن مشروع التجنيس، أكد علي حق الشيخ حمد في منح الجنسية البحرينية لمن يريد وبدون قيود او ضوابط من احد، وفقا لقانون فرض علي البلاد في 1963 عندما كانت تحت الحماية البريطانية. وتصر العائلة الحاكمة علي جعل ذلك القانون حالة طبيعية، في الوقت الذي تواجه فيه الداعين لاعادة العمل بدستور 1973 بانه دستور قديم تجاوزه الزمن.

الأبعاد السياسية لإعتقال بعض القائمين على الموقع الإلكتروني "بحرين أون لاين"

عبدالجليل السنكيس
البحرين: 15 مارس 2005م

تنويه:

ما سوف استعرضه في هذه الورقة يعبر عن وجهة نظري الشخصية، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر الهيئات أو المؤسسات التي انتمي إليها، سواء المهنية أو السياسية أوالإجتماعية. ولا اعتقد بانه ما ساطرحه سيعجب البعض، فلم اتناوله لذلك السبب على كل حال، بل اعتقد بانه سيكون محل إنزعاج ستنطلق بعده الأقلام الموجهة والمتوجهة للوصم بالطائفية ومحاولة أضعاف اللحمة الوطنية وتقطيع أصر التواصل بين أبناء الوطن. وأقول لهم، إن هجومكم لن يساعد في حل المشكلة. فتجاهل الأزمة والنعامية لا تلغي الأزمة المتفاقمة الآثار. ونحن كمواطنين يجب ان تكون لدينا الشجاعة الأدبية لنواجه قضية التهميش الطائفي والتمييز، من دون تحسس. فحل القضية لا يعني الإنتقاص من حقوق الآخرين. وما نطلبه أن يقف التهميش، واعطاء الشعب حقه، والإعتراف به كشعب له حق المشاركة بتمثيل حقيقي وصادق وليس عبر الإلغاء والتقزيم. ولا أستبعد أن يعد النائب العام بعد هذه الندوة، سلسلة الإتهامات المعروفة وهي التحريض على كراهية النظام، و نشر أخبار تزعزع النظام، ومس الذات، والطائفية، وبث الفرقة، حفظناها.

مقدمة:

لم يكن التوقيت ولا الموضوع الذي ارتبط بالموقع الإلكتروني "بحرين أون لاين" خارجاً عن إطار البرمجة التي تهدف لتحقيق أهداف سياسية من خلال التعاطي الأمني. ولم تكن القضية مرتبطة بشكل اساسي بحرية التعبير والخروج على القانون، وإن بدت لأول وهلة هي العلامة البارزة. إنها قضية سياسية ذات أبعاد مرتبطة بتعاطي مع قضايا، تمس بالتحديد وضعاً طائفياً مريراً يعبر عن تهميش ممنهج وحالة غير طبيعية من الإلغاء المستمر على أطر مختلفة وصلت لحد الإبادة الثقافية. فهناك التمييز في التوظيف والحرية الدينية الممنوعة في التعليم والإعلام والإدقاع (صفة من صفات الفقر) والتفقير إضافة التي التجنيس السياسي الهادف لتغيير التركيبة السكانية. كلها تستهدف موضوعاً واحداً وهو تغييب وتهميش الطائفة الشيعية التي تمثل أكثرمن 70% من شعب البحرين، على أقل التقادير.

إن ما حدث قبيل عاشوراء عندما شنت الحملة الصحفية على رموز الطائفة الشيعية من دون أن تبدي السلطة اي موقفٍ عملي أو إكتراث أو متابعة، تبعها ما حدث في جنيف من محاولة السلطة تغييب الحقائق، التي يعرفها القاصي والداني، عن التمييز الطائفي الممنهج، وما دار في الفترة القريبة الماضية من أنشطة وفعاليات شعبية سلطت الضوء على التهميش الموجه ضد الطائفة الشيعية الكريمة في الوظائف والتوظيف والسكن، وعلو الأصوات المنادية بإعطاء فرصة حقيقية وتمثيل لفئة كبيرة من أفراد الشعب ظلت مستهدفة ومهمشة على طول التاريخ. كل ذلك لم تستطع السلطة مقارعته أو مواجهته، كما لا يمكن نكرانه، فلجئت للأسلوب القديم الحديث وهو خلق أزمة أمنية، حاولت فيه ضرب أكثرمن عصفور بحجر في محاولة للتخلص من الضغط الداخلي المتزايد والخارجي الذي يطالبها بالمحافظة على الإستقرار السياسي. فكيف يكون ذلك، وما هو السبيل؟

بحرين أون لاين من منظور سياسي

نتيجة لعملية المنع والحظر الإعلامي المفروض على كل وسائل الإعلام بحيث تتحكم وزارة الإعلام، فيما يطرح من مواضيع، عمقها وتوقيتها، إضافة الى عدم فسح المجال للتعاطي غير المقنن عبر إدارة المؤسسات الإعلامية مع قضايا الشأن العام، نتيجة لكل ذلك، ومع التقدم التقني الكبير وبروز طاقات شبابية كفوءة، أدى ذلك الى محاولة تكوين واجهات إعلامية قادرة على التعاطي السريع مع الأحداث، خبراً وتحليلا ومتابعة، مع فسح المجال للمشاركات المفتوحة حتى ولو بأسماء مستعارة. وقد ساعد وجود تقنية خاصة بالمنتديات الإلكترونية من زيادة انتشارها انتشاراً فطرياً، فهي في المدن والقرى والمؤسسات الاهلية، والدينية وحتى التجارية.

وقد جاء التنافس في التعاطي مع المواضيع المختلفة وسقف الحرية المتاح في تلك المواقع، ليؤثر في شهرتها وانتشارها. وهنا برز اسم "بحرين أون لاين"، لأنه من أقدم المنتديات في البحرين، كما انه من أكبرها من حيث السعة والتنوع في المواضيع الذي انعكس على تعاطي القائمين عليه والمساعدة في طرح وتحريك الملفات المختلفة بشكل صار الموقع مثل وكالة أنباء، فالمواضيع والأخبار إما تطرح ابتداءاً منه، أو يتواصل التعاطي الشعبي معها من خلال أبوابه المختلفة وبالذات الملتقى الوطني. وبذا أصبح الموقع موقعاً ذا بعدٍ وطني لا يخص قرية أو مؤسسة أوافرادا.

والموقع، مع ما عليه من ملاحظات- فهو في الأخيرمنتج بشري ويتعاطى مع أصناف مختلفة من المشاركين، ولسنا هنا لتقييمه، ولكنه نجح في تسليط الضوء على كثير من قضايا الشأن العام وفسح المجال للتعاطي الشعبي معها، وتوثيقها، إضافة الى نشر الأخبار وأضحى بذلك مصدراً إعلانياً كبيراً وسريعاً للملفات الساخنة وغيرها، مما ورث لدى النظام حساسية تجاهه. ففرد باباً خاصاً للملف الدستوري، واعطى الفرصة لطرح موضوع التغيير الديموغرافي ومحاولة مسخ الهوية بكل أبعاده، وأبرز مساحة كبيرة لملف التمييز الطائفي والإقصاء، وكان لتوثيق مجالات انتهاكات حقوق الإنسان بعداً تميز به المنتدى الوطني، إضافة الى فضح مواطن الفساد الإداري والمالي، إينما حلت. ولاننسى الحرية العالية السقف في انتقاد شخصيات ومؤسسات، رأى البعض فيه انتقاصاً معتبراً أن تلك الشخصيات فوق النقد، مما أثار سجالات مختلفة، ولكن هذا هو الواقع. فما لا يمكن قوله في العلن وفي الصحف، صار من الممكن طرحه وبأشكال مختلفة عبر الموقع. وما خفي من أسرارٍ تعبر عن فساد وتجاوزات في مؤسسات الدولة وغيرها، يتجلى في الموقع بكل وضوح. وكما نعلم، بان النيابة العامة استلمت أكثر من دعوة من وزارة الإعلام ضد موقع بحرين أو لاين يرجع بعضها للعام 2003م، فلماذا الآن؟ هذا ما سيتضح مما يلي.

بحرين اون لاين وباقي قطع المنظر السياسي

السلطة وكثيرٌ ممن تضرر من الموقع بصورة أو أخرى، استهدفوا الموقع من خلال المقالات والأعمدة والتحريضات في السر والعلن. ولما تمتع به القائمون على الموقع من قدرات فنية عالية، ولكون الموقع مسجلاً خارج البحرين، أصبح عصياً على التفتيت وخارجاً عن نطاق السيطرة، بالرغم من المحاولات العديدة للهجوم عليه بالهاكرز الموجهين من قبل السلطة، وإغلاق الوصلة المؤدية له من داخل البحرين من خلال موفر الخدمة وهي شركة البحرين للإتصالات (بتلكو)، الأمر الذي دعى القائمين لعمل وصلات كثيرة إضافة للمحاولات المتعددة للإلتفاف حول محاولات المنع والتخلص من الرقابة الرسمية من خلال تغيير المفاتيح أو البروكسي.

ومع كثرة أعداء الموقع إلا إن أكثرهم تضرراً هي السلطة ورموزها، ولا يمكن إخفاء ذلك. فما تستطيع السلطة إخفاءه عن العامة، يفضحه الموقع بالصوت والصورة والكلمة. وبالتعاطي السريع مع كل الملفات الحساسة المشار إليها سابقاً، فقد أصبح "بحرين أون لاين"، قوة إعلامية (معارضة) شرسة قادرة على تصدير ما يدور في البحرين بصوت مرتفع وسقف عالٍ يعلو على ما يعرف بالمعارضة التقليدية الموجودة على الأرض، والتي أضحت- في نظر البعض- مقلمة الأظافر، تم تأميمها من خلال القوانين القمعية المختلفة.

ونجح الموقع بشكل خاص، والمواقع الاخرى بشكل عام، في كسر إحتكار السلطة للأخبار والمعلومات وصار لزاماً على السلطة عمل حركة يمكن من خلالها توجيه ضربة متعددة الوجوه، خصوصاً مع تزامن الآتي:

1- توجه المعارضة، الذي صرحت به مؤخراً، ليعبرعن نفضها لغبار دام عليها فترة من الزمن، وقررت أن تخرج من الحدود الجغرافية للبحرين، لتعرف العالم بما يدور فيها، مسلطة الضوء على الأزمة الدستورية، إضافة الى إرسالها إشارات تعرب فيها عن نيتها لتحريك الشارع.

وهنا يلعب الموقع دوره في رفد هذه التحركات من خلال توثيقها وسرعة نشرها وتسليط الضوء على تفاصيلها. وكان له هذا الدور في أكثرمن فعالية من هذا النوع. ولازال الموقع مخصصاً باباً خاصاً باسم المؤتمر الدستوري، يحتوي على توثيق فعاليات المؤتمر والأنشطة المصاحبة له. هناك بعض المواقع من يحمل هذا الهم والتوجه، لكن ليس بنفس الكفاءة والإمكانيات.

التتمة صفحة (5)

تتمة صفحة (4)

2- قدرة مركز البحرين لحقوق الإنسان على اختراق الحجاب الذي حاولت السلطة ان تقيمه عليه من خلال حله، وباءت حركة التأميم تلك بالفشل. وإذا بالمركز يُدعى ليشارك مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لتقديم تقرير الظل للجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري، كما دعي أعضاءه لمناقشة التقرير الرسمي بجنيف في الفترة 3-4 مارس 2005م. وبذا تم تسليط الضوء على الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بالتمييز الطائفي التي حاولت السلطة أن تواجهه بان أرسلت في وفدها الرسمي من أبناء الطائفة الشيعية وجعلت رئيس الوفد الرسمي معارضاً شيعياً سابقاً هو وزير العمل. ونال موضوع التهميش والإقصاء قسطاً كبيراً من العناية، وتم تسليط الضوء على قضية كبيرة تعبر عن منهجية في الممارسة العملية غير المكتوبة التي لا يمكن أن ينكرها أحد.
وقد تألق الموقع في تغطية ما يجري في جنيف، مما أرغم السلطةعلى التعاطي الإعلامي والرد على كثير مما نشر فيه بعد عودة الوفد الرسمي.

3- تكوين لجان أهلية قادرة على تحريك الشارع بسبب حيوية القضايا التي تطرحها من جهة، واستقلاليتها عن أي مواطن تاثير توجهها او تحد من قدرتها، على رفع خطابها وطرح مطالبها بقوة وجرأة فائقة. ومن اللجان الشعبية التي تكونت ولازال بعضها في مواصلة مع قضيتها هي:

أ- اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب التي استطاعت في فترة وجيزة ان تجمع اكثر من 33 ألف توقيع على عريضة موجهة لرأس الدولة مطالبة أياه بإلغاء قانون العفو عن المعذبين ومنتهكي حقوق الإنسان- قانون بمرسوم 56 لعام 2002م، وتعويض الضحايا واسر الشهداء واعتبار من قتل نتيجة التعذيب وخارج المعتقل أثناء الفترة السابقة شهداء الوطن إضافة لتأهيل الضحايا. وقد قامت اللجنة بعدة فعاليات محلية وخارجية أزعجت السلطة. وكان لـ"بحرين أون لاين" دوراً كبيراً في تبني ملف الشهداء والضحايا حيث سلط الضوء على كثيرمن فعاليات اللجنة وروج لها.
ب- لجنة العاطلين عن العمل وهي لجنة تحت التأسيس يشارك فيها أصحاب القضية من الباحثين عن العمل ومحدودي الدخل والمناصرين لهم إضافة لنشطاء حقوقيين. وقد نجحت اللجنة في تسليط الضوء على قضية العاطلين بحيث صار التعاطي معها بشكل شبه يومي خصوصاً بعد انشطتها التثقيفية في الفترة السابقة وبرنامجها الجماهيري الذي إبتدأته بنجاح في إعتصام "الخبز" الذي سلطت عليه وكالات الأنباء والفضائيات أضواءها.
وقد لعب الموقع دوراً متميزاً في تسليط الضوء على قضية العاطلين برغم التوجيهات الواضحة من بعض المؤسسات الصحفية لتحجيم اللجنة وأنشطتها.

ت- لجنة الإسكان وهي لجنة تسعى للمطالبة بتوفير السكن اللازم لكثيرمن العائلات المحرومة والتي تنتظر طويلاً من اجل الحصول على مسكن لائق، في الوقت الذي تقوم فيه السلطة بتوفر السكن لمن تم تجنيسهم بغرض التغيير الديمغرافي ولمن لم يستوفوا الشروط المطلوبة للإستفادة من خدمات الإسكان. وقد قام الموقع بخدمة هؤلاء بتسليط الضوء على معاناتهم ومساعدتهم من خلال استخدامهم الموقع كواجهة إعلامية يدعون من خلالها لفعالياتهم وأنشطتهم.
ث- لجنة التضامن مع الحقوقي الخواجة التي استطاعت ان تحرج السلطة وتضغط عليها داخلياً وخارجياً من خلال أنشطتها المختلفة حتى تحقق مطلبها الأساس وهو الإفراج عن الخواجة بعد أن دشنت عدة فعاليات شعبية، طرح فيها، في العلن ولأول مرة في تاريخ البحرين، مطالبات بتنحي رئيس الوزراء الذي ظل في ذلك الموقع منذ تكون الدولة. وقد ساعد الموقع على نشر أدبيات اللجنة ووثق أنشطتها وفعالياتها وساعد على تدويل قضية الحقوقي الخواجة وما صاحبها من مطالبات.

تحليل الصورة كاملة:

من اجل أن تكبح جماح هذه المؤسسات والهيئات في طرح قضاياها بشكل علني وصريح مستفيدة من التواصل والتعاطي الشعبي الذي يساعد عليه ويغذيه وجود مواقع إلكترونية شعبية كـ"بحرين أونلاين"، كان لابد من السلطة أن تعمل على محورين أساسيين.

الاول: الورقة الأمنية:

وهي عبارة عن استخدام القوانين التعسفية المتمثلة في قانون العقوبات لعام 1976 وتعديلاته للعام 1982م، وقانون الصحافة رقم 47 لعام 2002م، قانون الجمعيات لعام 1989م وغيره من قوانين صيغت لإقتلاع الأظافر، ليس لتقليمها، وتأميم العمل الأهلي وسلبه من أوجه الإنتاجية العملية. وقد دخلت على الخط النيابة العامة والقضاء الموجهين والمتوجهين بسياسة وأوامر السلطة، لتوجيه التهم الجزاف على مجموعة من المواطنين وخلق أزمة امنية تستند على مخارج هذه القوانين. وفي السابق، كان في "كل ديسمبر الأمن في خطر"-مقولة لاحد المعارضين الذين تمكنت منهم السلطة وصاروا سلاحها ويدها التي تضرب بها، في كل ديسمبر تكتشف خلية تمول من الخارج للإطاحة بالحكم. أما الآن، فقد برزت مواد قانون العقوبات المدان دولياً كآلية لقطع دابر التحركات الشعبية، كالمادة 165 (التحريض على كراهية النظام والإزدراء به) والمادة 168 (إذاعة أخباراً او بيانات أو بث دعايات مثيرة إذا كامن من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو القاء الرعب بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة) والتي اتهم بهما كل من اعتقل في الفترة السابقة. والآن حركت مادة اخرى هي المادة 214 (أهانة بإحدى طرق العلانية أمير البلاد أو علم الدولة أو الشعار الوطني).

فكلما تم تفعيل أي من الملفات الساخنة- التي لاقت تعنتا من السلطة ولم تتعاطى إيجابيا مع اي منها، وإذا ما فشلت في توجيهها الإعلامي أو حجبها وتقزيمها أو تحريفها أو إعطائها أبعاداً غير حقيقية أو واقعية، لجئت الى الورقة الأمنية، لأنها الورقة التي تملك كل مقوماتها وتصبح هي صاحبة المبادرة. هي ورقة تستعملها السلطة كلما فشلت في إيقاف التعاطي الشعبي أو الإعلامي مع أي من الملفات والمطالبات. ولانستغرب، بعد هذه الندوة إذا ما صار المنتدين او القائمين على لجنة التضامن أو اللجان الشعبية، من ينالهم منها ما لاقى الأخوة.

الثاني: الورقة السياسية:

وحيث أن الملفات المثارة بصورة أو أخرى ترتبط بتهميش الطائفة الشيعية على جميع المستويات، فلابد من دق إسفين الولاء من أجل إشغال رموز وقيادات ومؤسسات الطائفة تنشغل في الدفاع عن نفسها وتشكك في ولائها لهذا الوطن، وتتوقف عن المطالبة بوقف التهميش والتمييز وحق التمثيل الحقيقي والمنصف في جميع المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكان لابد من تحريك الملفين مع بعض، خصوصاً مع النشطة الشعبية القادمة التي لن تستثني أي نشاط رياضي رسمي أو دبلوماسي، وفي مقدمتها فورميلا1 في الفترة 1-3 أبريل القادم. فبذا وذاك، تستخدم السلطة المقايضة والإبتزاز الأمني، من اجل لجم العاملين والنشطين في الملفات. وهذا ما عملته مع معتقلي العريضة، والحقوقي الخواجة والمتضامنين معه، والأخوة في بحرين أو لاين، وغيرهم. وهنا أقول:
1- على السلطة أن تخجل من أن ترفع علم الولاء محاولة طعن شعب بكامله، وهي التي جلبت الآلاف من بلدان مختلفة، وطنتهم، وأعطتهم التسهيلات والخدمات، في محاولة للتغيير الديمغرافي. فمن هو المطلوب ان يثبت ولاءه لهذه الأرض ولهذا الوطن؟ وهنا لا نقصد من جلبوا للعب بالتركيبة الطائفية، فهؤلاء ولائهم واضح من خلال سيل التحويلات البنيكية لبدانهم،ولا أزيد. بل سؤالي لمن يستعين بالأجانب ضد المواطنين، كما هو في الداخلية والدفاع وغيره من المؤسسات الوطنية؟

2- لقد قرر الشعب ولاءه لهذه الأرض ولهذا الوطن، منذ زيارة وفد الأمم المتحدة للبحرين في العام 1971م، حينها قال الشعب كلمته، والتزم بها، ورفض الإنتماء لأي بلد. وقد كررها مرة اخرى في دستور البلاد العقدي لعام 1973م. فإذا لازال عند النظام شك في ولاء هذا الشعب، وهذه الطائفة المغلوبة على أمرها، فندعوها للإحتكام مرة أخرى، لنقول كلمتنا فيمن نريد أن يحكمنا، ويعتبرنا مواطنين لنا كرامة، بدلا من توجه الينا التهم بين الحين والآخر، ونعامل على اننا سجاد إيراني. ولا مانع أن يعود موفد الأمم المتحدة، ليسمعها بنفسه قبل 2006، كما سمعها قبل أكثر من 30 سنة.

3- الإستهداف واضح للطائفة المهمشة على جميع المستويات، وإذا ما أريد للأغلبية من المشاركة والدعم لأي إصلاحات، فلابد من عودة حقوق الطائفة المسلوبة: وقف عملية التغيير الديموغرافي وعكسه مع المحافظة على حقوق المجنسين، وقف التمييز الطائفي، وقف التفقير والإدقاع، التمثيل الحقيقي في المؤسسات الرسمية، والتشريعية والقضائية.

4- لن يغير استخدام أساليب الإبتزاز السياسي والأمني، من حقيقة وجود طائفة مغيبة من جميع مرافق الحياة، ولابد من تصحيح الوضع.

انتهى

كلمة الخواجة في الندوة الجماهيرية بشأن معتقلي الرأي

في البداية أود ان اطرح قضية مهمة وحساسة بعض الشئ:
فعندما تم اعتقال الاخ علي عبد الامام ورفاقه، كان الحديث يدور عن اتهام بالتعرض للذات الملكية. وهي تهمة وان تم استبعادها لاحقا ولكنها خطيرة ويمكن التلويح بها في أي وقت وضد أي شخص او جهة.
هل ذات الملك مصونة ولا تمس؟
انا اقول نعم. فالملك انسان، وجميع الاديان والاعراف تقضي بحفظ كرامة الانسان وصون ذاته. وهكذا فان كل واحد من الناس ايضا ذاته مصونة ويجب ان لا تمس. وانما يذكر ذلك في بعض الدساتير باعتبار ان الملك رمز وحدة البلاد وتوافقها السياسي والجتماعي، وليس لان ذاته تختلف عن ذات الآخرين.
وبما ان كرامة الانسان وذاته المصونة لا يمنعان من محاسبته اذا اخطأ، لذلك فان من لا يريد ان ينتقد أو يحاسب يجب ان ينأى بنفسه عن مواطن اتخاذ القرارات، وخصوصا المتعلقة بمصالح ومصائر الناس. أو ان يقبل المحاسبة والمعاقبة كغيره من البشر. واعتقد بأن هناك من يحاول وسيحاول مجددا ان يستغل اسم الملك وذاته لتققييد الحريات واعتقال الناس وتقديمهم للمحاكم.
انني في هذه الامسية أتوجه بالتهنئة الى اخواني معتقلي الرأي علي عبد الإمام، وحسين يوسف والسيد محمد الموسوي الذين تم الافراج عنهم مساء الامس بعد ان 15 يوما قضوها في السجن بسبب تهم تتعلق بالنشر في موقع ملتقى البحرين الالكتروني.

واني اهنئ اخواني ليس فقط لخروجهم من السجن، وانما خروجهم من الصندوق. بل ان خروجهم من الصندوق هو الذي ادى بهم الى السجن، والخروج من الصندوق هو الذي جعل اراداتهم وارادات اعضاء لجنة التضامن والمتعاطفين مع القضية تهزم ارادات اصحاب عقليات امن الدولة وتقييد حرية الرأي والتعبير.
هل انتهت القضية؟ لا لم تنتهي. فالقضية لم تغلق بعد، والقوانين المتشددة لازالت نافذة، واجهزة امن الدولة وعناصرها لا زالة هي.. هي.. منذ عهد القمع؟ فهل تغير شئ اذا في البحرين؟. نعم لقد تغيرت السياسات والاساليب وبقي التسلط والزجر، وهذا ما سأتحدث عنه اليوم. ولكن ماذا عن الصندوق؟ والخروج من الصندوق؟
تقول القصة ان أحدهم اشتكى لصاحبه ان الكائنات التي يرعاها اصبحت عصية عليه، وكثيرة الحركة والتململ، وقد وصل الامر ببعضها ان تبتعد عنه فتنفلت، او تقترب منه فتوشك ان تنهشه. فأشار عليه صاحبه ان يضع تلك الكائنات في صندوق كبير. ويصنع بداخله كل الوسائل الموجودة خارج الصندوق، وان يكون بيده منافذ الغذاء والهواء ووسائل الاضاءة وبيده ان يحدد الليل من النهار. وان يموضع الصندوق على سطح متحرك فاذا عصيت عليه الكائنات هز الصندوق هزة فجعل حابلهم يختلط بنابلهم، ويضرب بعضهم بعضا.

فأ عجب صاحبنا بالفكرة، ولكنه تساءل: كيف سيقبلون بالبقاء في الصندوق؟ فاجابه صاحبه مبتسما: سيعتادون عليه اذا غلبوا على امرهم، اما اجيالهم القادمة فانها لن تدرك بأنها تعيش في صندوق.
هكذا نحن، نعيش في صنوق صنعه الظلم والقمع، والمصالح ووسائل الاعلام، والقوانين ومؤسسات السلطة جيل بعد جيل، وطال بنا الامد حتى لم نعد ندرك باننا نعيش في صندوق، بل اننا نتردد في الخروج منه حتى اذا اهترأت جدرانه وسنحت لنا الفرصة بالخروج.
لقد تخلت السلطة عن القمع الشامل واستعاضت عنه بمجموعة من السياسات الماكرة الناجحة.
فهناك سياسة الضربات المنتقاة، وهي سياسة معاقبة عدد محدود من الاشخاص بين فترة واخرى وجرجرتهم في السجون والمحاكم، وجعلهم امثولة لتأديب الآخرين، أي حسب مايقول المثل الشعبي "اضرب الكلب يتأدب الاسد". وهذا طبعا تمييز في تطبيق القانون والعقوبات، ولكن متى اهتمت الحكومة اوالقضاء التابع لها بالمساواة في تطبيق القانون. اذن فالآن لاحاجة لاعتقال كل من يتكلم او يكتب، وانما انتقاء أفراد قلائل بين فترة واخرى وجعلهم امثولة لغيرهم.
السياسة الاخرى هي سياسة حافة الهاوية. فالسلطة تأخذنا الى الاعلى ولكن تمشي بنا على حافة هاوية، او ما تصوره لنا بأنه هاوية بواسطة وسائل الاعلام والوسطاء الذين يسبحون بحمدها ويرجفون بمخاطرها. وتعطينا بعض القليل القليل وبالقطارة، ولكنها تشير لنا ذائما بأن البديل هو الوقوع في الهاوية، أي الرجوع الى الاضطرابات أو القمع وامن الدولة، والعاقل طبعا يختار الفتات ولا يختار ان يتردى في الاخطار.

اما السياسة الاخرى المكملة للسياستين السابقتين فهي دفع الناس للضغط على بعضهم البعض، بدلا من ان تتورط الحكومة في ذلك. ويمكن تمثيل ذلك بتجربة قام بها احد العلماء اذ اتى بمجموعة من القرود وعلق لهم حبة من الموز. وعندما يأخذ احد القرود الموز يترك هو ولكن يتعرض باقي القرود للضرب من قبل الحارس الواقف في القفص. وبعد تكرار ذلك عدة مرات لم يكن هناك حاجة للحارس. فقد شرع القرود انفسهم بضرب أي واحد منه تحدثه نفسه بأكل الموز.

وهذا ماتفعله السلطة بنا. فعندما يخرج أي شخص او مجموعة من الصندوق. تشن حملة تخويف عامة او عبر الوسطاء، فتجعل الجمعيات او الشخصيات الاجتماعية او رؤساء تحرير الصحف أو الكتاب أو رؤوساء المواكب اوحتى بعض الشخصيات الدينية هم الذين يتصدون بالضغط على كل من تسول له نفسه اغضاب الحكومة. والتبرير هو الخوف من السقوط في الهاوية وهي عودة امن الدولة او العنف.

اتصدقون ان تقوم ادراة نادي رياضي بالمطالبة بمحاكمة ومعاقبة مشجعي ناديهم لانهم رفعوا شعارات أو صور؟؟ وهذه الحالة حدثت لمركز البحرين لحقوق الانسان في ندوته قبل عامين عن الامتيازات والتمييز، وهو ما حصل له عندا تحرك لاطلاق معتقلي العريضة الدستورية، وكذلك بعد ندوة الفقر. فمن تصدى لنا وضغط علينا ليس السلطة وانما من نعتبرهم شركاء لنا وحلفاء في السعي نحو الاصلاح السياسي ولاقتصادي.

وهذا ما يحدث الآن باسم رفع اعلام دولة اخرى أو صور لقيادت دينية، فالمطلوب هو ان يقوم اصحاب المآتم والمواكب وربما الرموز بتكميم افواه الناس ومصادرة حرياتهم بأسم ان قضية الامام الحسين لا علاقة لها بالسياسة. كيف.. والحسين نفسه خرج للاصلاح واسقاط الحكم الاموي العشائري الوراثي الذي يملك العباد والبلاد.
ان سياسة حافة الهاوية، والضربات المنتقاة، ودفع الناس للضغط على بعضهم البعض، هذه السياسات هدفها الحصول على اكبرالنتائج باقل قدر من ردود الفعل الداخلية والخارجة وباقل حجم من الامكانيات المادية والبشرية من طرف اجهزة الامن. وكلما كان الناس في داخل الصندوق كانت هذه السياسات اكثر نجاحا.

الا ان ما يشاغب على سياسات الحكومة ويكاد يفشلها، هو خروج بعض الناس من الصندوق، وكشفهم لاساليب السلطة، وهكذا استطاعوا بامكانيات مادية وبشرية محدودة ان يحققوا نجاحا بعد آخر، ويثبتوا للناس ان السلطة نمر من ورق ما دام الامر متعلق بحقوق ومطالب عادلة، وان القدرة بيد الناس انفسهم وقد ولى عهد الاستبداد والقمع. وهناك المزيد والمزيد ممن يخرجون من الصندوق ليصبحوا اصحاب ارادة حرة متحررين من الخوف من المجهول.
وختاما.. اخاطب الظالم الذي يعتقد بأن حريات الناس واموالهم ومصائرهم بيده، وانشد مع الشاعر ابو القاسم الشابي قوله الى الطاغية:

لك الويل يا صرح المظالم من غد اذا نهض المستضعفون وصمموا
اذا حطم المستعبدون قيودهم وصبوا حميم السخط ايان تعلم
وفي صيحة الشعب المسخر هيبة تخر لها شم العروش وتهدم

قهوة البدوي : القبيلة المحاربة في البحرين
مسيرة الاصلاح الدستوري

" ما زالت مؤسسة العرش تنظر إلى الدولة على انها أعمدة خشب، توقد منها النار، لصنع قهوة البدوي في الصحراء"

بقلم عباس ميرزا المرشد

حسناً فعل وزير الدفاع البحريني عندما أكد بوضوح تام، تلاحم مؤسسة الجيش مع مؤسسة العرش، وابدى استعداد قواته المدججة بالسلاح على قمع أي تحرك شعبي. الجيوش في الدول الحديثة تبقى مرابطة على حدود وتخوم الدولة، لتبقى حامية للدولة من الأطراف الخارجية، لذا فإن القوات المسلحة لا تدخل في التوترات السياسية الداخلية والتجاذبات بين الفرقاء، إلا عندما تتحول تلك الصراعات إلى مصدر تهديد فعلي حقيقي لأمن المواطنين ومصالحهم .

تلاحم القوات المسلحة (الجيش ،الأمن، الحرس الوطني) في البحرين هو تلاحم عضوي لا انفكاك عنه، وظيفته الاساسية حماية مؤسسة العرش وليس الدولة، فالدولة تعاني من تداخل سلطات سلطاتها الداخلية، وتدخر وزير الدفاع، هو تجاوز مدني لوظيفة الجيش العسكرية، وهو ذاته أبرز تمثيل أن القبيلة ونظام القبيلة في البحرين، لا يتغير، وإن تزين بأوشحة التمدن والديمقراطية.

تصريحات وزير الدفاع ووزير الداخلية ومجلس الوزراء، والتي جاءت مجتمعة ومعلقة على خروج مسيرة الاصلاح الدستوري، هي تصريحات صادرة من مصدر واحد، هو مؤسسة العرش، التي عجزت حتى الآن عن إيجاد قنوات ديمقراطية تعبر عن الحراك السياسي داخل الدولة، فمسيرة الاصلاح الدستوري لم تكن تحمل معها أي ملفات أخرى سوى ملف الاصلاح الدستوري، وهو ملف تنحصر قرارته وكل متعلقاته بمؤسسة العرش.

كان الوضع سيكون مختلفا جدا، لو كانت تلك التصريحات جاءت عقب أحداث مهددة لأمن الدولة، وسلامة أرضيها، لكنها جاءت صريحة تحمل في عباراتها إرهاباً، وتحديداً وسيلة القمع "عسكرية"، عبر مجازات استخدام القوة، واعلان الحرب، على مجموعات شعبية فاقت 80 الفاً من المحبين لهذه الأرض، خرجت في مسيرة سلمية جدا تحمل اعلام البحرين بكثافة لم تشهدها البلاد، وتطالب ببعض الحقوق السياسية، وعلى رأسها العودة إلى دستور 1973، والذي الغي بإرادة الملك، واستبدله بدستور 2002 .

دعونا نتأمل عناصر الحدث قليلاً: "دستور، جيش، مكافحة الشغب، مجلس وزراء، ، جمعية سياسية، شعب، مسيرة سلمية"، كيف تنتظم هذه العناصر؟، أو كيف يمكننا تنظيمها في البحرين؟، كل هذه العناصر تنتمي إلى حقل الدولة السياسي، ويمكننا أن نركب منها مجموعات هائلة من العلاقات، وكل علاقة لها تحليلها الخاص، لكن هذه التصورات تبقي رهينة التصور الذهني، إذ يمكننا أن نلعب بها ونؤلف ما نشاء، فيصبح الملك مثلاً في أسفل الهرم والشعب في الأعلى. الأمر سيختلف جدا، عندما نرصد هذه العلاقات كما تتشكل بناء على معطيات القوة، وكيف تعمل على أرض الواقع.

لو نرجع للوراء قليلاً، في معرض توصيف بن خلدون لسلوك الأنسان البدوي إزاء الحضارة والبناء العمراني، يقول أن البدوي يعمد إلى خلع الأخشاب من سقوف البناء من أجل أن يعمل القهوة ويريح مزاجه المتعكر من جو الصحراء، هكذا يفعل!!، من دون اكثرات أو اعتبار لما هو حضاري، فمن أجل مزاج القهوة تهدم البيوت وتلغي الدولة وتخرب المدن!، ويصبح مصير اخشابها، وقودا لقهوة القبيلة.

وفي معرض توصيفه لسلوك حاكم البحرين محمد بن خليفة 1870، يقول ناصر الخيري في كتابه قلائد النحرين، ان محمد بن خليفة لم يكن يعرف من أصول الحكم شيئا أو ادارة البلاد سوى أن يجلس في مجلسه متغطرسا، ويقهر هذا، ويذل ذاك، ولا يقول سوى "أجلب القهوة يا ولد ؟".

إذن كيف سيتم التحول من إطار القبيلة المحاربة، إلى إطار الدولة، والحال هكذا ؟

استراتيجة خطاب الحرب والبقاء في فلكها هو ما سوف يحدد لنا الصورة أكثر. الحرب تهدف دائما إلى اخراج العدو إلى ساحة المعركة واشعاره بالقوة والقدرة على التدمير وفرض الأمر الواقع. تبدأ هذه الاستراتيجية بأثر يكشف عن نشاط ما، وقوة ما، وفيما وراء الأثر أو الدليل، توجد العلامة التي تكشف عن رسوخ فعال، وتكشف ايضا عن انبثاق معلومات، وعند هذه المرحلة من الترجمة يتفوق الاعلان وتصبح المطالبة بمزاج قهوة البدوي تخوما للمشروع الاصلاحي، وملجأ من ملاجيء تراث الأجداد، وهمزة الوصل بين الحرب المقدسة والحرب القادمة، فالقبيلة المحاربة لا تكتفي بخلع أعمدة الدولة وأعمدة البناء فحسب، وانما تحدوها الرغبة القاتلة في تحويل المجتمع الأهلي إلى مجتمع حربي، يعيش هاجس الحرب والقلق والدمار. ربما سأمت مؤسسة العرش لعبة الديمقراطية، والتي سارت فيها ردحا من الزمن، لذا فإن انتقال مؤسسة العرش ومؤسسات الحكم الأخرى من اللعبة الديمقراطية إلى الأعراف القبلية، هو لب عقلية النظام، وهذه التنقلات من الديمقراطية إلى القبيلة هي جوهر تعامله "عقل النظام" مع كل القضايا والملفات المطروحة للنقاش، فكل التصريحات التي تلت مسيرة الاصلاح الدستوري، تؤكد شفافية مؤسسة العرش في تعاطيها مع قضايا الحقوق السياسية وأطر الدولة الحديثة والمسألة الديمقراطية. لقد جاءت هذه التصريحات واضحة جدا في قناعة تامة وموغولة في عمق طبيعة تلك المؤسسات والادارات، تلك الطبيعة القبلية، ومن دون الاحتماء بالديمقراطية، هناك مواد قانونية قامعة، وهناك تسلط سياسي وخبرة تدمير الدولة، وكل هذا يحتاج إلى تنشيط، والقيام بالدفع به إلى الواجهة.

لكن استراتيجة الحرب هذه، قد تكلف مؤسسة العرش كثيرا جدا، فهي لا تواجه قطاعا صغيرا، أو صورة جوية مأخوذة للمسيرة كبرى قوامها 80 الفا و أكثر، بل انها تواجه رغبة جماهير عارمة، ملت الجلوس والاستماع إلى جوقة قهوة البدوي، وهي تؤكد أن على مؤسسة العرش أن تترك الكذب لفترة، لتعود الى حقيقتها الماثلة عبر هذه التصريحات الارهابية.كما إننا نعرف أن استراتيجية الحرب قد تكون نابعة من الخوف الكبير من الطرف الآخر أيضا، أي الشعور بالخوف من الدخول في الحرب .

ربما سيكون على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية أن تأخذ الخيار نفسه، وان تسمح لمؤسسة العرش باستخدام كامل جبروتها حتى تصل إلى ذروتها، ومن ثم ستكون عاجزة عن التقدم، وتنهي جلسة مزاج قهوة البدوي.

أهي محنة الأخ علي عبد الإمام، أم هي ثياب القيصر الجديدة!

في الذكرى المئوية الثانية لهانز كريستيان أندرسن :
أهي محنة الأخ علي عبد الإمام أم هي ثياب القيصر الجديدة

يحتفل الدنماركيون , و آخرون من محبي الأدب و خاصة أدب الأطفال , هذا العام بالذكرى المئوية الثانية على ولادة هانز كريستيان أندرسن .
و لهانز كريستيان أندرسن مئات القصص و أعمال أدبية أخرى و من بين ما له قصة (ثياب القيصر الجديدة) و هي قصة أطفال مشـــهورة قرأناها بالعربية صغاراً . و لعلها موجودة في الأسواق في البحرين .....إن لم يمنعها الرقيب.
أقول الحق لكم إنني لم أعرف القيمة الحقيقية لقصة ثياب القيصر الجديدة إلا بعد الإعلان عن المشـــروع الإصلاحي في البحريْن و ما تبعه من تراجعات و ما رافقه من بهرجة و زفيف و تطبيل و و بعد ما خلّفة من حســـرة في قلوب الكثيرين , من أمثالي , ممن صدّقوا ســـالفة المشـــروع الإصلاحي , وقتها , أو على الأقل وضعوا بعض الأمل فيها.
يعيد هانز كريستيان أندرسن في " ثياب القيصر الجديدة " حكاية تتكرر في كل أجواء النفاق و في كل حفلات التطبيل في كل الحقب التاريخية و في كل المناطق الجغرافية..... إذ تحكي القصة قصة ملك إســـتمتع بمديح المادحين و هم يكيلون المديح له بمناسبة إرتدائه حلة جديدة... و شـــجعهم , باالعطايا, على إطناب مدح روعة ملابســـه الجديدة.....و لكثرة المديح و كثرة المادحين صدّق الملك ما يقال.
أعطى المديح المبالغ فيه للملك ثقة عالية بأناقته و إعتداداً بمظهره.... رغم إنه هو نفســـه يعرف الحقيقة ...و يعرف إن الأمر لا يعدو إن يكون تهيؤات.....إلا إنه بدأ يتصرف كمن يصدق ما يقال.....بل و بدأ يطالب جميع من يقابله بتكرار ذلك المديح.... هذا إلى قيّض الله أن يتسلل طفلٌ من بين الحشـــود المتجمهرة المبهورة بملابس القيصر الجديدة ....ولكن الطفل , ببراءة من لا مصلحة له , لا يرى ملابس جديدة على جســـد الملك....بل يراه عارياً...و حينها يصرخ الطفل إن الملك عارٍ و إن لا ملابس عليْه ....لا جديدة و لا قديمة.....
أقولُ , ما أحوجنا إلى براءة الأطفال و إلى التزود بها و ما أكبر من يتعلم من جرأة هؤلاء و فصاحتهم . رحم الله هانز كريستيان أندرسن و فكّ محنة الأخ علي عبد الإمام و محنة البلاد و العباد فيها

د. عبدالهادي خلف، لوند , 2 مارس 2005

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

واكتشف العالم مجددا خطورة هذه العقلية ليس على امن البلاد واستقرارها فحسب، بل على المنطقة كلها. فالنظام الذي يحارب شعبه بالدبابات والمدافع يجر المنطقة كلها الى الويلات والحروب، كما فعل النظام العراقي البائد. والنظام الخليفي كشف عن حقيقته بتلويحه باستعمال القوات المسلحة التي يتضح يوما بعد آخر انها أنشئت أساسا لحماية أمن العائلة وليس البلاد. واذا كانت هذه العائلة الجائرة تعتقد انها خارجة عن دائرة فعل القوانين الالهية في الامم، فسوف تقع، باذن الله، في الهاوية الكبرى. اما اذا رجعت الى صوابها، وآمنت بان بقاءها في الحكم لن يتحقق الا بموافقة شعب البحرين، فقد تستطيع اطالة أمد بقائها. هذا يتطلب التخلي عن دستورها الذي فرضته على البلاد، والعودة الى الدستور التعاقدي الذي هو مصدر الشرعية الوحيد لبقائها. ولتعلم العائلة الخليفية ان شعب البحرين أصبح أكثر ادراكا بعدد من الحقائق: اولها ان علاقته بالعائلة الخليفية ليست أزلية، وان استمرار تلك العلاقة مشروط بامور كثيرة من بينها الاعتراف المتبادل بالوجود، وحسن الادارة والاصلاح وغيرها، ثانيا: ان مشروع الشيخ حمد اصبح مشروعا تخريبيا وليس اصلاحيا، وان من الضروري مواجهته، وان التهديد بالعساكر لن يثني ابناء اوال عن موقفهم، وان استمرار الحرس القديم خصوصا المسؤولين عن ملف التعذيب وعلى رأسهم رئيس الوزراء، دليل على نوايا سيئة لدى العائلة الخليفية، ولا علاقة له بالاصلاح ابدا، رابعا: ان الصمود بوجه الاستبداد الخليفي ورفض مشروع الشيخ حمد السياسي الذي يقوم على اساس فرض دستور العائلة الخليفية على المواطنين، وتكريس التمييز، وتغييب حكم القانون، وتغيير التركيبة السكانية، هو الطريق لتحرير البلاد من الديكتاتورية والظلم.

لقد سجل شعبنا البطل في الاسابيع الاخيرة انتصارات كبيرة في نضاله ضد الاستبداد والديكتاتورية، وهذا النضال سيتواصل بعون الله مهما كان ارهاب العائلة الخليفية تجاه ابناء البحرين. وفي الوقت نفسه سجلت هذه العائلة الجائرة تراجعا كبيرا في مجال الانفتاح والاصلاح والحرية، واصبحت تحن الى ماضيها الاسود في القمع والاضطهاد، فها هي تمارس سياسة الانتقام من كل مواطن يعترض سياستها، وتهدد الناس في امنهم ورزقهم. وبالامس استدعت وزارة الاعلام مراسل صحيفة "الحياة" لتلوح له بالتهديد وان وزير الاعلام "غاضب" من نشره اخبارا تضر بسمعة العائلة الخليفية، تماما كما فعلت الرئيسة الخليفية لجامعة البحرين، التي لا تمتلك من المؤهلات، غير انتمائها للعائلة الخليفية، سوى شهادة حصلت عليها بالمراسلة، مع الدكتور عبد الجليل السنكيس. وتشعر هذه العائلة الجائرة بالامتعاض والغضب من صمود ابطال اوال امام سياساتها القمعية، وقدرتهم على التأثير على الرأي العام العالمي وكسر الستار الحديدي الذي فرضته على البلاد. هذا الشعب مستعد لمواصلة النضال السلمي ضد الاستبداد والديكتاتورية الخليفية في ما هو مقبل من الايام، وايصال صوته الى زوار البلاد من وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي الى المشاركين في سباق "الفورمولا". هذا الشعب الكريم سوف يمارس، بعون الله، حقه في التعبير السلمي بالاعتصامات والمسيرات والمقابلات على شاشات المحطات الفضائية. فالمسيرة متواصلة ان شاء الله، ولن يستطيع جلادو آل خليفة وقفها، فكلما حاولوا ذلك، ازدادوا غوصا في الطين والوحل. والله سبحانه وتعالى لا يخذل عباده الصالحين الذين يسعون للاصلاح ويرفضون العبودية لغيره، ولا يتمسكون الا به ولا يطلبون النصر الا منه، فهو غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

الفاسد الاول

إن سجنوني صرت مستعصي
إن شردوني كان كالامس
إن قتلوني صار ذا عرسي
وزفتي صارت إلى رمسي
فربما قد يسحقوا رأسي
أو ياتي يوم فيه لا امسي
لكنهم لن يكتموا حسي
ولن ينالوا العز في نفسي

لذا فقد قررت أن أعمل
ضد الفساد الشائع المغفل
مبتدأ بالفاسد الاول
وإن على صدري على أوحل
شمرا جديدا ساءه ذا الحل
فلن أهادن ولا ان أرحل
ولن أساوم مثلما الاول
حتى يقال الشمر أو يعزل